

الجماعة وأعظم مقومات حياتها ، وذلك بمنع وسائل احتكارهما أو اخفائهما من الأسواق ، أو تعريضهما للتقلبات الثمينة المفاجئة .
وهي من الجهة الأخرى تحرص على حماية الفقراء والأغرار من طرق الغبن والاستغلال التي يتبعها بعض التجار الجشعين .

وواضح أن تسمية الربح المجتلب من طريق هذا التبادل الذي تنقصه الصراحة والأمانة باسم ((الربا)) إنما هي تسمية مجازية قصد منها إلى ابراز ما فيه من مخالفة لقانون الأخلاق ، ومجافاة لقواعد الرحمة الانسانية . وذلك بتشبيهه بالربا الحقيقي الذي هو مثل في السحت وأكل المال بالباطل .

— 4 —

وجاهة التشريع القرآني

من النواحي الثلاث: الأخلاقية ، والاجتماعية ، والاقتصادية

* * *

ونعود الآن إلى موضوعنا الأصلي ، وهو الربا الحقيقي ، لنعالج فيه الجواب عن سؤالين مهمين: أحدهما: ما هي الأسباب المعقولة لهذا التحريم الصارم للمعاملة الربوية؟
الثاني: هل الحياة الاقتصادية في حالتها الحاضرة تعد طرفا استثنائيا يترخص فيه بمخالفة هذا القانون؟

أما مسألة معقولية النهي أو عدم معقوليته ، فإنها قد أثirt في عهد النبوة على لسان العرب أنفسهم فقد استنكروا هذه التفرقة بين البيع والربا قائلين: إذا أنتم منعتم ربح القرض ، فامنعوا كذلك كل ربح يجتلب من طريق البيع ، إذ هما سواء .
وكان رد القرآن على ذلك بتلك الكلمة الحاسمة ، التي لا تقبل مرأى ولا جدالا: كلا ، ليس البيع مثل الربا ، فقد ((أحل الله البيع وحرم الربا)) (2 / 275) على أنه لا يمكن أن يفهم من هذا الأسلوب أن أمر التشريع هنا يصدر عن ارادة جبروتية تقضى أحكامها تحكماً وتعنتا ، فقد علمنا القرآن في غير موضع أن الأوامر